http://uobabylon.edu.iq/media/press.aspx?mid=51270

كلية القانون تعد دراسة قانونية عن دمج وزارتي البيئة والصحة في العراق

أعدت كلية القانون دراسة قانونية تتعلق بدمج وزارة البيئة مع وزارة الصحة في العراق، قدمها الدكتور إسماعيل صعصاع غيدان البديري في المؤتمر العلمي الأول عن (الأبعاد القانونية والدستورية في حماية البيئة) الذي عقدته كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية.

بينت الدراسة الموسومة (نظرة قانونية في دمج وزارة البيئة مع وزارة الصحة في العراق) أنه في عام 2015 أصدر مجلس الوزراء قرارا وفي إطار الإصلاحات الإدارية بدمج وزارة البيئة مع وزارة الصحة وإلغاء وزارة أخرى، وتفويض مجلس النواب العراقي بتشريع قانون لدمج الوزارات، حيث كان من أسباب هذا القرار هو التقليل من النفقات بسبب تراجع أسعار النفط، والظروف الأمنية التي يمر بها البلد حينذاك من جراء داعش الإرهابي ولغرض التقليل من المحاصصة السياسية أيضا.

nbsp;   &
;

وأوضحت الدراسة أن بعض هذه الأهداف مشروعة، وتشكل خطوة مهمة نحو الإصلاح الإداري والسياسي المنشود إلا أنه يلاحظ أن هنالك آثارا سلبية على قرار دمج وزارة البيئة مع وزارة الصحة، حيث أن العراق يعاني من ظاهرة التلوث البيئي من عام 1980 ولحد اليوم جراء الحروب والظروف غير الطبيعية التي مرت بالبلد جراء التصحر وقلة مناسيب المياه وتلوثها والانتشار العشوائي للتجمعات السكانية وإغراق السوق المحلية بمختلف البضائع التي ستترك مخلفات على الواقع البيئي والاجتماعي.

ولفتت الدراسة إلى أن كل هذا يستوجب وجود استراتيجية خاصة لغرض تحسين البيئة، وإناطة ذلك بهيئة متخصصة لهذا الغرض، وفقا لما ورد في البند ثالثا من المادة 114 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 التي نصت على أن (تكون الاختصاصات الآتية مشتركة .....رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع. ...المحافظات غير المنتظمة في إقليم)، ولاشك أن هذا النص الدستوري يستوجب تعاون المحافظة مع السلطة المركزية لغرض حماية البيئة بعد أن توضع لهذا الغرض خطة استراتيجية واضحة للمحافظة على التوازن البيئي من التلوث.

عادل محمد